

Distr.: General  
27 October 2004  
Arabic  
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار  
١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس  
اللجنة من البعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

يهدى الممثل الدائم لليونان تحياته إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار  
١٥٤٠ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن تدابير منع انتشار أسلحة الدمار  
الشامل لدى عناصر أخرى غير الدول، وبالإحالة إلى رسالة الرئيس (SCA/10/04(02)،  
المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، يتشرف بأن يقدم طيه تقرير اليونان الوطني الأول عن  
تنفيذ القرار المذكور (انظر المرفق).

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى  
رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

التقرير الوطني لعام ٢٠٠٤ المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠

## أولاً - لمحة عامة

لقد أصبح انتشار أسلحة الدمار الشامل في الوقت الراهن واحداً من أخطر التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وغدت حيازة أسلحة الدمار الشامل من جانب عناصر أخرى غير الدول من بين الاحتمالات التي تتطور بوتيرة مثيرة للذعر، نظراً لأن شبكات الانتشار قد تسعى إلى حيازة تلك الأسلحة، الشيء الذي سيكسبها القدرة على القيام بهجمات واسعة النطاق بصورة عشوائية. وتدلل آخر المستجدات على خطورة الوضع وضرورة مواصلة التصدي لهذه المسألة.

## ثانياً - الالتزامات الدولية

قامت اليونان بتوقيع جميع المعاهدات والبروتوكولات الدولية المتصلة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والتصديق عليها. وهي أيضاً عضو في جميع أنظمة مراقبة صادرات المواد المتصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة (الاستعمال المزدوج) بالصنع أو الإنتاج المحتمل لأسلحة الدمار الشامل. وفي السياق ذاته، صدقت اليونان على كل اتفاقيات الأمم المتحدة الاثنتي عشرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتقوم الهيئات التشريعية المختصة أيضاً بالنظر في فعالية جميع الصكوك القانونية النافذة، بهدف الأخذ بتدابير إضافية عند الاقتضاء.

وتترجم استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، المعتمدة أثناء الرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي، عزم بلدان الاتحاد الأوروبي على مواجهة التحدي الذي يمثله خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتُدرس مجموعة الأولويات الموصوفة ضمن هذا النص، بالتشاور الوثيق فيما بين الشركاء.

وعلاوة على ذلك، وما دامت اليونان عضواً في الاتحاد الأوروبي، تجب الإشارة إلى تقرير الاتحاد الأوروبي الموحد الذي سيقدم بشكل مستقل إلى لجنة مجلس الأمن الخاصة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠. ويشمل تقرير الاتحاد الأوروبي المذكور ميادين اختصاص وأنشطة الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠، وينبغي أن يقرأ في إطار هذا التقرير الوطني.

وخلال الاجتماع الذي عقد في كراكاو بمناسبة حلول ذكرى إعلان المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، أعربنا عن دعمنا للأهداف السياسية للمبادرة، وما فتننا نعمل على الصعيد الداخلي من أجل تنبيه جميع السلطات المعنية إلى ضرورة مواصلة التحلي باليقظة في كشف أنشطة الانتشار المحتملة واقتفاء أثرها.

### ثالثاً - التدابير الداخلية

#### (أ) - ملاحظات عامة

إذ نضع في الحسبان الطبيعة المعقدة لمسألة الانتشار وتنوعها، وإذ نسلم بضرورة التصدي الفعال للاتجاهات الجديدة الناجمة عن الأطراف التي تعمل من أجل الانتشار على النطاق العالمي، نواصل استعراض تشريعاتنا الوطنية بهدف الأخذ بتدابير تشريعية إضافية حيثما لزم الأمر. وقد طلبت وزارة الخارجية بالفعل من السلطات الوطنية الأخرى إعطاء تقييمها بشأن ما إذا كان تنفيذ القرار ١٥٤٠ يقتضي سن تشريعات جديدة أو تنقيح التشريعات القائمة. والمشاورات المخصصة جارية.

#### (ب) - مسائل محددة

فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، تمثل السلطة الوطنية المعنية بالأسلحة الكيميائية الهيئة المؤسسية التي يجري في إطارها النظر في جميع المسائل ذات الصلة. وتقوم السلطة التي تتولى وزارة الخارجية تنسيق أنشطتها، بعقد دورتين سنويتين يحضرهما مشاركون من سائر الوكالات الوطنية (وزارة الدفاع، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، ومديرية الجمارك).

لقد أثبت خطر وقوع هجوم إرهابي أثناء الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٤ ضرورة اتخاذ تدابير أمنية إضافية في المطارات والمنشآت الجمركية والمرافئ ومراكز التفتيش على الحدود. ونشرت اللجنة الوطنية للطاقة الذرية، بالتعاون مع مديرية الجمارك شبكة من الأجهزة في المرافق المذكورة آنفاً بهدف كشف المواد النووية أو الكيميائية أو الإشعاعية، ومن منع أصحابها من استخدامها في هجوم إرهابي.

#### (ج) - التشريعات النافذة فيما يتصل بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠

لقد وضعت التشريعات اليونانية بشأن تصدير المواد والتكنولوجيات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل وفقاً لالتزاماتنا في سياق المعاهدات والالتزامات الدولية ذات الصلة، التي تم وضعها في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتؤخذ أيضاً بعين الاعتبار التوجيهات التي تصدرها سائر أنظمة مراقبة الصادرات ذات الصلة.

وقد شرعنا في عملية تعديل التشريعات الوطنية لتضمينها ما حصل من تطورات في الآونة الأخيرة. وتتولى وزارة الاقتصاد والمالية إصدار تراخيص التصدير، وإعادة التصدير، والمرور العابر، والشحن العابر، وذلك بالتشاور الوثيق مع وزارتي الخارجية والدفاع على التوالي. وقد نظمت وزارة الدفاع في السنة الماضية حلقات دراسية جرى في أثناءها تبادل الخبرات العملية المتعلقة بالضوابط المعمول بها لدى الوكالات المعنية، فضلا عن المعلومات المتعلقة بالجهات المستعملة الحساسة، والجهات المقصودة، والرفض.

## الفقرة ٢ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠

### الإجراءات المتخذة

- قانون L.936/1979 المتعلق بالتجارة الخارجية في اليونان، وهو القانون الرئيسي الذي ينيط المسؤولية الرئيسية للتجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية، وينص على الإجراءات في حالة انتهاك التشريعات المتعلقة بالصادرات بوجه عام.
- القرار الوزاري رقم E3/1255/06.03.1991، والقرار الوزاري رقم E3/3327/26.03.1992 المتعلق بمراقبة تصدير المواد والتكنولوجيات التي تؤثر في الأمن الوطني في اليونان.
- القرار الوزاري رقم 125695/E3/5695/25.10.2000 "مراقبة نقل المواد ذات الاستعمال المزدوج" وهو يوائم التشريعات اليونانية مع اللائحة ٢٠٠٠/١٣٣٤ الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن الموضوع نفسه. وقد اعتمد بلدنا بالفعل آخر تعديل لتلك اللائحة.
- القرار الوزاري رقم 3285/E3/4136/09.06.1993، والقرار الوزاري رقم 2026/E3/933/16.03.1994 المتعلق بضوابط نقل العوامل الكيميائية والبيولوجية، والتكنولوجيات والمرضات الحيوانية التي تستخدم في إنتاج الأسلحة الكيميائية. ويوجد القرار قيد التعديل.
- القرار الوزاري رقم 3286/E3/2757/F.MTCR/24.05.1993، والقرار الوزاري رقم 1055/E3/7269/28.02.1992، والقرار الوزاري رقم 4216/E3/4076/1994 المتعلق بنقل تكنولوجيا القذائف. وسيخضع هذا القرار للتعديل.
- القرار الوزاري رقم 5408/E3/2362/F.NSG/31.08.2004 المتعلق بنقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية التي تؤثر في الدفاع والأمن الوطنيين.

- وصدرت قرارات وزارية عدة تنفيذًا للجزاءات التجارية التي فرضتها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

### الفقرة ١٠ من منطوق القرار

#### الإجراءات المتخذة

- نقدم المساعدة للدول الأخرى من خلال الإجابة على الاستبيانات أو توفير المعلومات المتعلقة بتشريعاتنا بشأن المسائل ذات الصلة.
- ونساهم في اجتماعات أنظمة مراقبة الصادرات الخاصة بموظفي التراخيص والإنفاذ.

أثينا، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

---